

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٥٢

الأربعاء ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد رايموندو غونزاليز (شيلي)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/٠٩

الثالث "التبادل عام للآراء"، وبعد ذلك سننتقل إلى البند الرابع "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، وبعد ذلك قد نتناول البند الخامس إن أتيحت لنا الفرصة الزمنية الكافية.

الرئيس: صباح الخير حضرات المندوبين، لأسباب إجرائية ستبدأ هذه الجلسة بجلسة للفريق العامل الذي يرأسه صديقنا الأستاذ ف. كاسابوغلو الذي يتناول البند الرابع من جدول الأعمال وبعد ذلك نستأنف جلستنا العامة. إذا سأطلب من صديقي ممثل اليونان أن يعتلي المنبر. وتتابعون أعمالكم مع الفريق العامل، وبعد ذلك نستأنف الجلسة العامة ولدينا عدد من البيانات الشيقة التي تنتظرنا مثل كل يوم.

عُلمت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/٠٩

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم ببضعة أفكار حول البند الرابع. البند الرابع، لا يعني أنه توجيه النداءات من أجل التصديق أو التوقيع على المعاهدات ذات الصلة، وإنما هذه المسألة ليست مسألة قانونية فقط وإنما هو تحدي حقيقي، فعلينا أن نعبر عن آرائنا كذلك بالنسبة لمضمون هذه الصكوك، وليس فقط مسألة حسابية بسيطة. صحيح أنه بطبيعة الحال من الضروري ينبغي أن يتم الصديق من خلال مذكرة يرسل بها مكتب شؤون الفضاء الخارجي إلى الدول التي لم تصدق بعد، ولكن المسألة كذلك تمس مضمون مناقشات هذه اللجنة الفرعية القانونية.

استؤنفت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/٤٥

افتتاح الجلسة

الرئيس: سيداتي وسادتي، بعد صباح الخير أعلن افتتاح هذا الاجتماع للجنة الفرعية القانونية. سوف نواصل البند

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحاضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.07-84780 (A)

* 0784780 *

البند الثالث من جدول الأعمال "التبادل العام للآراء"

والإكوادور قد أجابت على الاستبيان الذي أرسل ونحن نؤيد وضع هذه القواعد وقلنا بالفعل أن هناك ثغرة في هذا المجال لغياب تعيين حدود الفضاء الخارجي من الناحية القانونية مما يؤدي إلى انعدام اليقين القانوني في المجال الفضائي، ومما يؤثر كذلك على مسألة الحدود والحقوق والواجبات بالنسبة لكافة الدول. ونود أن نواصل إذاً النظر في هذا الموضوع تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وعلينا أن نقوم بجهد مشترك في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالمدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، الاستخدام الرشيد والعاقل. إننا نؤيد تماماً هذه الفكرة لاستخدام رشيد وعاقل لهذا المصدر المحدود، المصدر الطبيعي المحدود. وهذا يجب أن يراعي مصالح البلدان النامية، وكذلك مصالح عدد من الدول التي لها موقع جغرافي محدد، وسأعود لمناقشة هذا الأمر في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال.

سيادة الرئيس، الأنشطة الفضائية هامة بالنسبة لنا من أجل التنمية والتطوير، ولقد التزمنا بعقد المؤتمر الخامس لدول القارة الأمريكية في كيتو في تموز/يوليو الماضي، ونتمنى سيادة الرئيس أن نتوصل إلى نتائج تستفيد منها منطقتنا بالكامل. وكذلك في إطار الجهود التي بذلناها على مستوى هذا المؤتمر وأمانته، توصلنا إلى ضرورة تطبيق علوم وتكنولوجيا الفضاء على نطاق أوسع ولمنفعة دول المنطقة بشكل عام بالإضافة إلى القيام بدراسات في هذا المجال. وعلى المستوى القانوني ركزنا على ضرورة وضع التشريعات في هذا المجال وكذلك التصديق والإنضمام للصكوك والمعاهدات الدولية وتحليل هذه المعاهدات بشكل عام.

لقد بذلنا كذلك جهداً على الصعيد الدولي كي تنضم الإكوادور إلى هذه المعاهدات الفضائية وكي نوقع كذلك على صكوك للتعاون مع دول أخرى ومع منظمات دولية، وخاصة مع الأرجنتين ومركز علوم وتكنولوجيا الفضاء لأمريكا اللاتينية والكاريبية. والإكوادور قامت كذلك بمشاورات ما بين مختلف المؤسسات على مستوى عالي من أجل تعزيز مشروع إنشاء وكالة فضاء في الإكوادور مهتمة ومعنية بتكنولوجيا وعلوم الفضاء في الإكوادور، هناك لجنة سوف تدرس التشريعات في هذا المجال.

وأود كذلك أن أقول، أنه من دواعي سروري أن أخبركم بأننا وضعنا هيكلًا في إطار أمانة المؤتمر الخامس للقارة الأمريكية، هيكل سيقوم بدراسة فضائية وسيقوم كذلك بتجميع

الآن سأعطي الكلمة في إطار البند الثالث إلى الإكوادور. السيدة ممثلة الإكوادور تفضلني.

السيدة ر. فاسكيز دي ميسمير (إكوادور) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): السيد الرئيس، شكرًا على إعطائي الكلمة. وفد الإكوادور يعبر عن ارتياحه الكامل إذ يراك تترأس هذه اللجنة الفرعية، فنحن نعرف فيك مهاراتك الخاصة ونعرف فيك كذلك تجربة وخبرة كبيرة، ونحن على يقين من أن هذه الدورة للجنة الفرعية القانونية سوف تسهم إسهاماً حقيقياً وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، كي تتمكن تلك البلدان من المشاركة بشكل أفضل في منافع الفضاء الخارجي وذلك من خلال قواعد قانونية سليمة وصحيحة.

واسمحوا لي كذلك أن أعبر عن تقديري لأعضاء المكتب وأن أعبر عن شكري للسيد سيرجيو كاماشيو على التقرير الذي قدمه لنا والذي يعكس التزامه المهني العالي، وهذا ما يميزه كمدير لمكتب شؤون الفضاء الخارجي. والإكوادور على يقين من أن كافة الوفود سوف تؤيد اقتراحات السيد كاماشيو بعد الحصول على مزيد من المعلومات، فعلياً أن نعزز القانون الدولي في هذا المجال، لأن هذا هو ما يترجم نية وتصميم المجتمع الدولي. ونشكر كذلك كل من قام بتنظيم والإعداد لهذه الدورة.

وفد بلادي يود كذلك أن يذكر بالعيد الأربعين لدخول معاهدة فضاء حيز النفاذ وهذه مناسبة كي نفكر معاً وبعمق في النتائج التي توصلنا إليها وأن نقوم بتقييم هذه النتائج. وكما قلتم سيادة الرئيس فهذا هو الإطار المفاهيمي لقانون الفضاء الدولي، وهذا هو الإطار للتعاون الدولي كذلك من أجل التوصل إلى الاستفادة من جانب الجميع من منافع الفضاء.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أقول أنه بالنسبة للإكوادور فإن تعزيز قانون الفضاء الدولي هو سياسة الدولة، لأننا نعرف تماماً أن هذا القانون سوف يحدد حقوق وواجبات مختلف الدول، وسوف يحكم أنشطة الفضاء الخارجي مما يعني أن نتائج الأبحاث العلمية الفضائية ستؤثر بشكل ملموس على حياة البشر في ظل ظروف من العدل والإنصاف والرفاه. ولهذا فإن بلادي تؤيد وضع هذا البند الخاص بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وعلى جدول الأعمال بشكل مستمر.

كذلك بالتعاون مع وكالة الفضاء الإيطالية بإدارة مركز فضائي به عدد من البرامج الدولية المختلفة، ومنها على سبيل المثال عمليات الإطلاق لتايتن بالإضافة إلى السوائل التجارية وغيرها من البرامج والمشاريع.

وفي إطار اتفاق دولي حكومي ما بين إيطاليا وكينيا، فيما يتعلق برصد السوائل ومحطات الإطلاق في ماليندي، فإن إيطاليا تواصل توفير الدعم في المجال الفني والمهني من أجل تدريب المتخرجين من كينيا وكذلك الدعم في مجال شهادات للدكتوراه.

وكذلك فلقد أعربنا أكثر من مرة اقتناعنا الكامل بتعزيز التعاون الدولي في إطار معاهدات الأمم المتحدة، وأن هذا هو السبيل الأمثل من أجل الاحتفال بالعيد الخمسين لتوقيع معاهدة الفضاء الخارجي. وإن وفد إيطاليا قد أحاط علماً مع الاهتمام بالذاكرة غير الرسمية، التي عرضها رئيس اللجنة الرئيسية السيد براشيه على اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في شباط/فبراير الماضي. وفي حين نحيط علماً بالصيغة الحديثة التي أعدت قبل العيد الخمسين، إلا أننا نرى أن المذكرة متوازنة تماماً ومفيدة من أجل القيام بمناقشات أخرى وفي مجالات أخرى. ونحن نقترح إذاً ان نضمن هذه الوثيقة إشارة واضحة للإسهام في أنشطة المستقبل، الأنشطة الفضائية للمستقبل، وفي مجالات كمجالات الرصد العالمي أو نظم الملاحة الساتلية العالمية أو التعاون الدولي أو غيره.

وكذلك فإن وفد بلادي يعبر عن ارتياحه بالنسبة للعمل الجاري في فرق عمل ثلاثة حول تطبيق المعاهدات الخمس بالنسبة لتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وممارسات تسجيل الأنشطة الفضائية، ونهئى الجميع على النشاط الذي حققناه حتى الآن والذي سنحققه في هذه الدورة.

وبالنسبة للبند الثامن وهو الخاص بـ "دراسة واستعراض التطورات بخصوص مشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية"، فإن وفد إيطاليا يسره أن يؤيد العمل الجاري الذي يقوم به معهد يونيدروا وهي منظمة غير حكومية واسمها هو اسم مشترك ما بين كلمتين بالفرنسية unification et droit، أي التوحيد والقانون. وفي واقع الأمر فإن لجنة الخبراء الحكوميين يونيدروا لم تتمكن من الانعقاد منذ أكتوبر ٢٠٠٤ وهذا لأنه كان هناك أولوية قد أعطيت للبروتوكول الأول وكذلك لبروتوكول آخر يخص المخزون والسكك الحديدية.

الصكوك القانونية الدولية من أجل تحفيز دول المنطقة على التصديق عليها بالإضافة إلى نشر تقارير الهيئات الإقليمية في هذا المجال.

شكراً سيادة الرئيس على حسن إصغائكم.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة الإكوادور على هذا البيان. وأعطي الكلمة الآن للسيد ممثل إيطاليا الموقر.

السيد س. ماركيزيو (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، السادة الأعضاء الموقرون، باسم وفد إيطاليا أود أولاً أن أعبر عن تقديرنا العميق لك سيادة الرئيس على رئاستك، وأن أشكر وأحيي مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي والعاملين معه على تنظيمهم لهذه الدورة للجنة الفرعية القانونية.

السيد الرئيس، العامان الماضيان كان لهما أهمية خاصة بالنسبة لالتزام إيطاليا في وضع قانون وتشريعات فضائية. وقد انضمنا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٧٥ ووضعنا تشريعات خاصة بتسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء، وبدأنا في الوقت ذاته عملية ستؤدي إلى اعتماد تشريعات كاملة حول الأنشطة الوطنية في الفضاء الخارجي، والترخيص لذلك. وهذا يتفق مع خطة الوكالة الوطنية الجوية الفضائية الإيطالية التي اعتمدت في ٢٠٠٦ والتي أكدت مرة أخرى على قطاعات ذات أهمية رئيسية بالنسبة للمستوى الوطني وهي رصد الأرض والاتصالات السلكية واللاسلكية والملاحة والرحلات الفضائية المأهولة والطب والتكنولوجيا الحيوية والنقل الفضائي والتعليم.

وهناك تطورات قد حدثت في هذه المجالات من خلال عدد من المعاهدات ومن خلال صكوك قانونية أخرى، متعددة الأطراف أو ثنائية، أبرمتها إيطاليا في إطار برامج للتعاون الفضائي ومنها على سبيل المثال تنفيذ نظام سواتل رصد الأرض "كوزموس كاي ميد"، وكذلك تطوير اتفاق دولي حكومي مع فرنسا حول مذكرة تفاهم للتعاون في مجال رصد الأرض مع كندا في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، وبعدها اتفاق للتنفيذ حول التعاون فيما يتعلق ببعثات متعددة الأطياف. وكذلك هناك تطورات جديدة حدثت بالنسبة لاتفاق ١٩٩٥، ومنها تعاون ثنائي ما بين إيطاليا وكينيا فيما يخص إطلاق ساتل إيطالي من محطة سان ماركو في ماليندي في كينيا، وكذلك هناك اليوم مركز يسمى مركز بروغيو للفضاء وهو مشكل من قطاعات أربعة بالنسبة لرصد الأرض وجامعة لاسبانيا في روما ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ قامت

سيادة الرئيس، في العام الماضي فإن وفدنا قد أخبر اللجنة الفرعية بأنه بين التطورات التي كانت تحدث في إيطاليا في مجال قانون الفضاء فقد قبلت إيطاليا اتفاقية ١٩٧٥ بشأن تسجيل الأجسام التي يتم إطلاقها في الفضاء. وفي واقع الأمر فإن الاتفاقية قد سرت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كما أنه قد أخبرنا اللجنة بأن قانوناً بشأن تسجيل الأجسام التي يتم إطلاقها في الفضاء قد تم اعتماده من جانب البرلمان الإيطالي في تموز/يوليو ٢٠٠٥، هذا القانون قد سري في نفس يوم سريان اتفاقية بالنسبة لإيطاليا... وهناك ممارسات قد اتبعتها إيطاليا بشكل طوعي وذلك وفقاً للقرار ١٧٢١ ب، الفقرة ١ التي اعتمدها من جانب الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من ١٩٦١. إن هذا القانون ينص على أن وكالة الفضاء هي المسؤولة عن الأجسام المطلقة في الفضاء وتسجيلها، على الصعيد الوطني.

وبالنسبة لهذه المسألة، فإننا نود أن نطلب من أمانة الأوسا، بعد إذكم سيادة الرئيس، أن تأخذ علماً بالتصويبات في اللغة التي وردت في الصفحة ٧٦ من المنشور الذي أعادته الأوسا بالتعاون مع ال IAF والكوسبار وال IISL، وهي علامات [؟يتعذر سماعها؟] في الفضاء في ٢٠٠٦ والتي تم [؟يتعذر سماعها؟] في بداية هذه الدورة للجنة الفرعية القانونية.

وفي واقع الأمر، فإن هناك قانون يثني على القانون ٢٠٠٥ من [؟يتعذر سماعها؟] إيطاليا بشأن تسجيل الأجسام الفضائية والذي ينص على [؟يتعذر سماعها؟]. وأقتبس، "كل جسم يتم إطلاقه إما من جانب أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو يكون تحت إشراف إيطاليا ينبغي أن يتم إدخالها في السجل، وإنه لم يتم ذكر أي أجسام يتم إطلاقها من جانب رعايا إيطاليا في الخارج أو بناءً على طلب عملاء إيطاليا أو من جانب مشغلين أجانب أو منظمات خارج إيطاليا". نهاية اقتباس.

إن هذه الصيغة ينبغي تغييرها بحيث تنص على توفير معلومات سليمة عن التشريعات الإيطالية السالفة الذكر. وفي واقع الأمر، فإن القانون ينص، أولاً، على أن أي جسم فضائي سيتم تسجيله في الفضاء حينما يتم إطلاقه من جانب شخص طبيعي أو شخص اعتباري يحمل جنسية إيطالية. وهنا فإن القانون يعتمد المعايير الإنسانية والتي سوف يتم تحديدها وفقاً لتشريعات إيطاليا بشأن الجنسية. وفي هذا الإطار فإن التسجيل سوف يتم ليس فقط في حالة إطلاق الأجسام من جانب أشخاص طبيعيين أو

وفي هذا الشأن فإن وفد إيطاليا يلاحظ أنه، من ناحية معاهدة كيب تاون لـ ٢٠٠١ والبروتوكول الأول الملحق بها قد وفرت بالفعل القدرات اللازمة من أجل التطبيق في هذا المجال من جانب المستخدمين، وأثبتت بالفعل جدواها على الصعيد الدولي. ومن ناحية أخرى فإن إيطاليا كانت دولة ضمن دول أربعة مع غابون ولوكسمبورغ وسويسرا وقعت على البروتوكول الثاني الخاص باتفاقية كيب تاون حول القضايا الخاصة بالسكك الحديدية، التي فُتح باب التوقيع عليها في لوكسمبورغ في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

بالإضافة إلى ذلك، وأثناء الجمعية العامة للدول الأعضاء في يونيدروا في دورتهم التاسعة والخمسين في أول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإن وفد إيطاليا يؤيد تماماً القرار الخاص ببروتوكول الموجودات الفضائية وإعطائه الأولوية في إطار برنامج عمل يونيدروا ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. ونحن واثقون أن الوقت قد آن للإنتهاء من البروتوكول الثالث المتعلق بالمسائل المتعلقة بالامتلاكات الفضائية. إن وفد إيطاليا يدرك مع أن بعض المتطلبات فيما بين الدورات ينبغي الوفاء بها قبل الدعوة لعقد الاجتماع الثالث للجنة الخبراء الحكوميين وهذا من أجل أن نسهر على أن تكون العملية سوف تنتهي من البروتوكول بشكل نهائي.

ونحن ندرك أن عدد الاحكام في مشروع البروتوكول ما زالت تحتاج إلى مزيد من التصويب، ومع هذا فإننا نرى أن بروتوكول الفضاء من المتوقع أن يكون بمثابة صك فعال بالنسبة للاستثمارات التجارية في الصناعات الفضائية. وبما أننا من كبار الممولين لصناعة الفضاء، فإن البروتوكول يمكن أن يسهم في تطوير الأنشطة الفضائية. ومثل على هذا، سوف نأخذ بالحسبان سواتل الاستشعار عن بعد وكذلك بعض الرحلات الفضائية الأخرى. وفي هذا الإطار فإن إيطاليا قد اشتركت مع الحكومات الأخرى المهتمة في المفاوضات الحكومية الدولية بما في ذلك في المحفل الذي عُقد لمدة يوم في ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ في لندن.

هذا المحفل قد أوصى بعقد الدورة الرابعة للجنة وذلك في ٢٠٠٧، وقد تناهى إلينا أن هذا الاجتماع قبل الدورة سوف يتم عقده في حزيران/يونيو في نيويورك. وفي نهاية المطاف فإن وفد إيطاليا سعيدٌ بهذه النتائج الإيجابية ويتطلع إلى اشتراك دول الأعضاء الأخرى في الكوبوس في المفاوضات التي تفضي على حد أمثل، ونأمل الانتهاء من بروتوكول الممتلكات الفضائية.

لطائفة كبيرة من الأنشطة المرتبطة بالفضاء الخارجي ومراقبة الأرض وعلوم الكون وبحوثه وهذه تجعل الناس والنوى باعتبار أنها هيئات مسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية من الجانب الأمريكي والكنيس باعتبارها أنها الهيئة المنفذة من الجانب الفرنسي، أي وكالة الفضاء الفرنسية.

وبالنسبة لمسألة الحطام الفضائي فإن وفد فرنسا يرحبُ بالموافقة على النص الخاص بالخطوط الإرشادية لتخفيض حدة الحطام الفضائي والذي تم في الدورة الرابعة والأربعين للجنة العلمية. والموافقة على الخطوط الإرشادية وهو بمثابة نتاج لأعوام طويلة من المفاوضات، وذلك لوضع توصيات بشأن ... من جانب لجنة التنسيق الدولي للتخفيف من حدة الحطام الفضائي التي تعرف بال IEDC. وكذلك أيضاً في [؟يتعذر سماعها؟] المفاوضات الحكومية الدولية التي تمت تحت لواء هذه اللجنة، اللجنة الأساسية للاستخدام السلمية للفضاء الخارجي.

وهذه التوصيات، ما من شك، هي بمثابة خطوة إلى الأمام في إطار جهود البلدان للتقليل من انتشار الحطام الفضائي وتزايد الكويكب في واقع الأمر هو أفضل محفل لاعتماد هذه الخطوط الإرشادية على الصعيد الدولي، آخذة في الحسبان تزايد عدد الحطام، ويتم ذلك على أساس الفضاء [؟يتعذر سماعها؟] في المستقبل فإن فرنسا ترى أنه يتعين على الدول أن تلتزم بهذا الصك في المستقبل.

وفي إطار الحديث عن البند الذي نحن بصدده الآن في هذه اللجنة الفرعية، هناك بعض المسائل التي نرى أنها له أهميتها. فبالنسبة لممارسة الدول والمنظمات الدولية بشأن تسجيل الأجسام الفضائية، فإن وفد فرنسا يعرب عن تأييده للمداولات التي تجري في الفريق العامل الذي شكّل لتناول هذه المسألة. إن الهدف من هذا العمل يتضمن ضمن ما يتضمن تنسيق وتنفيذ الصكوك الدولية والنهوض بتطبيق قانون الفضاء. ووفد فرنسا يود أن يذكر بأن اتفاقية ١٩٧٥ للتسجيل لن يتم التشكيك فيها، فالعمل الذي أشرنا إليه الهدف منه تحسين تنفيذ الاتفاقية الحالية وذلك من لدن الدول التي انضمت إليها وتشجيع المصادقة عليها من الدول التي لم تصادق عليها، وسوف تؤيد فرنسا كل التأييد فريق العمل هذا في مداولاته بهدف اعتماد مشاريع توصيات في هذه الدورة الجارية الآن.

وأود أن أذكر بموقف فرنسا بالنسبة لمصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، هذه المسألة مرت بمراحل كثيرة في اللجنة القانونية الفرعية وهي مرتبطة الآن باللجنة العلمية أيضاً،

اعتباريين من أرض إيطالية أو من منشأة [؟يتعذر سماعها؟] أو حتى من أراض خارجية ومن ثم فإننا لن ندخل هنا في مفهوم دولة الإطلاق.

وثانياً، أي جسم فضائي سوف يتم إدخاله في السجل حينما يتم إطلاقه من جانب شخص أجنبي يقوم بالإطلاق أو يشترى عاملة الإطلاق من أرض إيطالية ك [؟يتعذر سماعها؟] التي حدثت وهنا فإن المعيار الإقليمي يجبر المسجل بأنه رغم الجنسية الأجنبية للشخص فإن إيطاليا سوف تكون حتى في هذه الحالة هي الدولة المطلقة بمقتضى هذا القانون. وأنا هنا أعتذر عن هذه الملاحظات المطولة ولكن هذه ضرورة لكي نوفر الأمانة الصيغة التي سوف تلخص بشكل طيب التشريعات الإيطالية في هذا الصدد.

ختاماً سيادة الرئيس، فإن وفدي على استعداد للإسهام في المشاورات التي تجري برئاسة السيد كوبال بشأن [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] بشأن اقتراحات للجنة عن البنود التي سيتم دراستها في اللجنة الفرعية القانونية في الدورة السابعة والأربعين. ونحن مقتنعون بأن أي تأخير سوف يؤدي إلى فقدان قوة الدفع والزخم الموجودة. وأشكركم سيادة الرئيس.

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد ممثل إيطاليا على بيانه هذا. وأعطي الكلمة للسيد ممثل فرنسا.

السيد ف. بيليران (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): لك الشكر يا سيادة الرئيس. سيادة الرئيس، يطيب لوفد فرنسا أن يذكر بالأهمية التي يوليها للعمل الذي تقوم به هذه اللجنة واللجنة الرئيسية الكوبوس وكذلك اللجنة العلمية. ويسعدنا مرة أخرى أننا نواصل العمل برئاستكم ونود أن نتوجه بالشكر لمكتب شؤون الفضاء الخارجي ولا سيما المدير سيرجيو كاماشيو وذلك على مساعدته القيمة التي يقدمها في عملنا.

وقبل أن نعلق على البنود التي وردت في جدول الأعمال فإنه يطيب لنا أن نوضح أنه منذ الدورة الخامسة والأربعين للجنة الفرعية القانونية فإن فرنسا قد وقعت على اتفاقية إطارية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعاون في مجال استكشاف ارتياد الفضاء واستغلاله للأغراض السلمية.

هذه الاتفاقية تضع الإطار القانوني الذي يسهل التعاون الفضائي فيما بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة

أن هذه اللجنة برئاسة برنارد ستوكم سوف تحرز تقدماً كبيراً وذلك لدعم الأسس القانونية التي تستند إليها أنشطة الفضاء الخارجي، ونود أن نؤكد بأننا على استعداد تام لدعمك في المهمة الملقاة على عاتقك.

كما نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالسيد المدير كماشيو وكل زملائه في مكتب الفضاء الخارجي، إذ أن ما لديهم من خبرة واقتناع قد كان ذا جدوى بالنسبة لنا ولاسيما هذا العام ونحن نحترف بالعيد الخمسين لعصر الفضاء.

إن استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية أمرٌ أساسي لهذه اللجنة ولذا فإن هذه اللجنة قد سعت إلى منع تصادم الأجسام وتنظيم كل أنشطة الفضاء الخارجي.

والآن هناك تحديات كبيرة وجديدة، واللجنة ولجنتها الفرعيتان تتناول مسائل الأنشطة التجارية من ناحية والأخطار المتمثلة في استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي من ناحية أخرى، ومن ثم فنحن نحتاج إلى التوصل إلى إجراءات مناسبة لكي نسهر على الإدارة الطيبة لهذا الإرث الذي ورثناه من الأجيال السابقة، ولذا فإن علينا مسؤولية بأن نسلم هذا الإرث سليماً إلى الأجيال المقبلة. وما من شك يا سيادة الرئيس بأننا سوف ننجح في دعم قانون الفضاء وهذا أمرٌ أساسي من أجل مواصلة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

وإنطلاقاً من هذا فإنني أود أن أرحب بتنظيم الندوة التي عقدت منذ يومين بشأن بناء القدرات في مجال قانون الفضاء لأنه إضافة إلى زيادة الوعي بقانون الفضاء فإن هذه الندوة قد زادت الوعي أيضاً بضرورة إشراك المجتمع الدولي، لا سيما الشباب، في هذه الأنشطة. ونحن مقتنعون بأن هذه الأنشطة، أنشطة اللجنة لها أهمية كبرى. وبالتعاون مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي فإننا نود أن نعقد الندوة العملية عن الفضاء والشباب في منطقتنا.

سيادة الرئيس، بعد خمسين عاماً في الفضاء فإننا أدركنا أن الفضاء له أهميته بالنسبة للبشرية وسوف يكون ذلك بسبب التقدم العلمي الذي حدث في هذا المجال والتقدم التكنولوجي والذي يوضع تحت تصرفنا. وكان هذا [يتعذر سماعها؟] في إطار إدارة الكوارث وتوفير المنظمة الصحية والتنبؤ بالأرصاد الجوية، وواضح وجلي بأن البحوث في مجال الفضاء لديها إمكانيات كبيرة وعلينا التأكيد بأنه سوف يكون هنا وصول متكافئ للفضاء ولاستمرار البحوث الفضائية والتكنولوجية وهذا

فهذه اللجنة في دورتها الأربعين قد اعتمدت خطة متعددة السنوات للأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ وذلك بهدف تحديد إطار دولي للأهداف والتوصيات الفنية التي يتم تطويرها بشأن استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي.

في الدورة الرابعة والأربعين، التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٧، فإن اللجنة العلمية الفرعية قد وافقت على خطة عمل جديدة لفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ وذلك لتشكيل فريق للخبراء بما في ذلك ممثلين عن اللجنة الفرعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالتنسيق الوثيق في العمل بين هاتين الهيئتين سوف يمكن في واقع الأمر من أن تطور هذا الإطار الدولي وذلك على نحو يكون أكثر فعالية، ما من شك في ذلك. وأخذاً في الحسبان العمل الذي يتم بشأن المسائل الفنية فإن وفد فرنسا أنه لن يكون من المناسب في هذه المرحلة أن نناقش في هذه اللجنة القانونية الفرعية أي تصليحات محتملة لمحتوى مبادئ الأمم المتحدة بشأن استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي. ومع ذلك فإننا نرى أن هذا البند ينبغي أن يبقى في جدول الأعمال في المستقبل.

وكما حدث في الماضي فإن وفد فرنسا يود أن يذكر ويؤكد بأن دعم قانون الفضاء الخارجي سوف يكون الهدف الرئيسي المتوخى في هذه اللجنة. ولهذا السبب فإن فرنسا لا تحبذ تطوير اتفاقية تجمع كل النصوص وذلك لإيجاد سقف واحد، فمبادرة من هذا القبيل سوف تؤخر عمل هذه اللجنة لسنوات لأنها سوف يكون هذا عملاً كبيراً واسع النطاق ويتطلب جهوداً كبيرة من هذه اللجنة. ومن ناحية أخرى فإن هذه المبادئ سوف تؤدي إلى خلط الأمور وخلق الرسائل التي يتم إرسالها من جانب اللجنة، لأن ما نحاول أن نفعله هو أن يتم الانضمام إلى هذه المعاهدات الموجودة وتحسين تنفيذها. وأشكركم السيد الرئيس.

الرئيس: أتوجه بالشكر إلى السيد ممثل فرنسا على هذا البيان. وأحيل الكلمة الآن للسيد ممثل بوركينا فاسو.

السيد د. كابور (بوركينا فاسو) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): إن وفد بوركينا فاسو يا سيادة الرئيس، يطيب له أن يتوجه إليكم بالشكر على إتاحة الفرصة لنا لتناول الكلمة في هذه الدورة السادسة والأربعين للجنة الفرعية القانونية المتفرعة عن لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي فهذه فرصة طيبة لي لكي أتوجه إليك بالتهنئة أنت وزملائك لأننا مقتنعون

يشاطر الوفود الأخرى في الترحاب بك رئيساً لهذه اللجنة. ونود أن نعرب عن اقتناعنا الكامل بأنه بما لديكم من خبرة ومعرفة كبيرة وقدرة على الإبداع في تسيير دفة هذه اللجنة فإننا سوف نحقق عملاً ناجحاً في هذه اللجنة. ووفدي يسعدنا أن يلاحظ أيضاً العمل المهني الذي تقوم به الأمانة برئاسة الدكتور كماشيو، ونشكرهم على إعدادهم لهذه الدورة ولإعداد العمل فيما بين الدورات.

وهناك بعض البنود في جدول الأعمال التي نود أن نعلق عليها، ونود أن نسترعي انتباهكم إلى الأحداث التي وقعت أخيراً في أوكرانيا.

في ٢٠٠٦ فإن أنشطتنا الفضائية ركزت على تنفيذ عدد من المشروعات ذات الأولوية في إطار البرنامج الفضائي الثالث، وكجزء من التعاون الدولي في مجال الفضاء الخارجي، فإن حكومتنا قد وقعت على اتفاقية في ٢٠٠٦ بالتعاون بشأن ارتياد الفضاء الخارجي واستغلال الفضاء الخارجي مع بلدان ثمانية وهي الهند وجمهورية كوريا والأرجنتين.

هناك اتفاقية إيطالية أيضاً في التعاون في مجال الفضاء يتم إعدادها للتوقيع مع حكومات الجزائر... أو بالأحرى بين الوكالة الأوكرانية للفضاء ونيجريا وليس الجزائر [كما قال المتحدث من قبل].

هناك اتفاق بين أوكرانيا والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الفضاء الخارجي واستغلاله. وتم الانتهاء من العمل بإطلاق قمر صناعي للاستشعار عن بعد لمصر وكذلك يجري مشروع آخر للبرازيل وذلك لإطلاق [يتعذر سماعها؟] أو ما يسمى [كانسينتارا؟].

وهناك أيضاً تعاون يتم ومع الصين في مجال البحوث الفضائية في ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، فقد عقدنا ندوة في كيبف بشأن قانون الفضاء وكان هذا بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة وذلك لتطوير القانون الوطني والقانون الدولي بشأن الفضاء من أجل [يتعذر سماعها؟] [يتعذر سماعها؟] ودول الأعضاء فيه.

وكان معداً أيضاً لدول أوروبا الوسطى والقوقاز وآسيا الوسطى والشرقية، وقد استمعنا إلى ثلاثة وثلاثين عرضاً وأجرينا

يتفق مع توصيات المؤتمر الثالث. ونغتنم هذه الفرصة يا سيادة الرئيس لكي أهيّب بالمجتمع الدولي وبهذه اللجنة لكي يبحثوا عن آليات جديدة وذلك دعماً للتعاون الدولي وباعتبار أنه الوسيلة الفعالة لنقل التكنولوجيا من أجل مصلحة البلدان النامية التي تؤمن بالفضاء وبهذه اللجنة ولجنتيها الفرعية.

ورغم الإمكانيات المحدودة فإننا نبذل كل جهود لدينا لكي نشترك في دورات هذه اللجنة واللجان الفرعية. ولقد اشتركنا أيضاً في الندوة العملية التي عقدت في نيجريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وسوف نحضر المؤتمر الأفريقي الثاني بشأن بناء القدرات في مجال الفضاء والذي سوف يعقد في جنوب أفريقيا في هذا العام، عام ٢٠٠٧.

يسعدنا أيضاً يا سيادة الرئيس أن نخبركم بأننا جهودنا لمكافحة [يتعذر سماعها؟] سوف تقدم بالنجاح إذا ما كان هناك نوع من الإخلاص في هذا المسعى ولذا فإنه من الأهمية بمكان أن نزيد الوعي للبلدان الأفريقية لكي يتم إشراك هذه البلدان في اجتماعات هذه اللجنة والإنضمام إلى مختلف المعاهدات التي تتعلق بالأنشطة الفضائية. وأشكركم سيادة الرئيس.

الرئيس: أتوجه بالشكر إلى السيد ممثل بوركينا فاسو على بيانه هذا. وأود أن أتقدم بتعليق إن سمحتم لي.

... [توقفت الترجمة الفورية لعدة دقائق بالرغم من أن الرئيس كان يتكلم. ثم بدأ المترجم الفوري قائلاً]... وهناك بعض البلدان التي [قد تهتم؟] بهذه اللجنة ولا أود أن أذكر هذه البلدان، ولكنني أنظر فقط إلى الأسماء التي وراءها مقاعد خالية. وأود أن أشكر ممثل بوركينا فاسو على إسهامه وأكد على أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للقارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية أن تشترك في عمل هذه اللجنة، وأن تتناول الكلمة بشأن مسائل ذات أهمية كهذه المسألة التي نحن بصددنا.

وإذا نظرتم إلى الإحصاءات في ٢٠٠٥-٢٠٠٦ فإنكم تحصلون على صورة لما يحدث ويتبين لكم أن هناك بعض الأمور التي يمكن أن تكون نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الفضاء.

وبدون مزيد من الحديث أعطي الكلمة الآن للسيدة ممثلة أوكرانيا.

السيدة ن. ماليشيفا (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): أشكر يا سيادة الرئيس. إن وفدنا يا سيادة الرئيس

تضاربت المواقف فسنواجه جموداً وسنتعسر في طريقنا، ولذا نعتبر أن توافق الرأي لو استخدم بالشكل المناسب والصحيح سيصبح أداة فعالة للتقريب بين مختلف وجهات النظر المتضاربة مما يساعدنا على اتخاذ القرارات ويخدم مصلحة جميع المشاركين.

إذاً توافق الآراء يحتاج إلى مرونة من الجميع وإلى مساومات وحلول توفيقية، علينا أن نسعى إلى هذه الحلول التوفيقية والمساومات، ولذا فإن وفدنا بدعم من الاتحاد الروسي وكازاخستان وغيرهما من الدول التي كانت قد حضرت الدورة الثالثة والأربعين، وفدي إذا، مع هذه الوفود، كان قد اقترح أن تجرى دراسة للتطوير التدريجي لقانون الفضاء الدولي بإعداد استبيان قصير، وأذكركم بأن ذلك الاقتراح حظي بإجماع الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية، إلا أنه لم يتابع بأي تنفيذ. ولذا فإننا نكرر هذا الاقتراح الآن ونحن على استعداد للنظر إلى إمكانية إصدار هذا الاستبيان بشكل مرن بما في ذلك كل الأسئلة التي ترد فيه والتي ستطرح على الوفود.

هناك مسألة أخرى أود أن أذكرها، بالنسبة لإحياء أعمال هذه اللجنة الفرعية، فعلياً أن نعطيها زخماً جديداً طبعاً. ولما لا نستخدم بشكل أفضل موضوع التعاون فيما بين الوكالات المختلفة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. أتحدث أولاً عن تعاون مع أجهزة أخرى في الأمم المتحدة لا فقط مع هذه الوكالات أو مع الأمم المتحدة نفسها.

من الأمثلة الإيجابية الأخرى التقدم الملحوظ الذي أحرز في بحث موضوع استقدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، وقد توصلنا إلى هذا الاتفاق بفضل جهودنا وجهود لجنة منبثقة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن موضوع تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده يمكن أيضاً أن نحرز فيه تقدماً لو تعاوننا مع منظمة الطيران المدني الدولي.

هناك مشكلة البحوث التطبيقية لتحقيق التنمية المستدامة، وننسى أن هذه مسألة سبق وتم تناولها باستفاضة داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وإن دراستنا لموضوع تدريس قانون الفضاء لا تجوز بدون مشاركة اليونيسكو أيضاً. ويرى وفدنا إذاً في المستقبل أن ننظر في موضوع تدريس القانون الفضائي وتطويره كبند متميز منفصل من جدول الأعمال.

والندوة التي جرت في إطار هذه الدورة تبين وتبرز جدوى دراسة بعض المسائل التي كان ينبغي الاتفاق في الرأي عليها في اتخاذ القرار فيها.

مناقشات شيقة حول وضعية قانون الفضاء الدولي في دول المنطقة والمشاكل المتصلة بتنميتها مستقبلاً وتحديثنا عن العلاقات بين القانون الوطني الفضائي والقانون الدولي الفضائي وتطوير النظم القانونية الدولية، وتحديثنا أيضاً عن إنشاء قانون الفضاء وبذلك زدنا من توعية الحكومات بقانون الفضاء، ونأمل أن نكون بذلك قد دفعنا قدماً مسألة قانون الفضاء في المنطقة. ونشرنا مقالات من أنواع مختلفة بعدد كبير، وبذلك عززنا موقف مركز قانون الفضاء في المنطقة. وهذا المركز نشأ كمركز دولي في الأصل ولكنه كان يعمل كمركز وطني لفترة طويلة، لا كدولي.

وفدي حضرة الرئيس، يعتبر أن كل البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة هامة للجميع، وأملنا أن أعمال اللجنة القانونية الفرعية، ستسهم في التقدم مستقبلاً في حل المسائل العملية والهامة في تطوير قانون الفضاء الدولي.

عام ٢٠٠٧ هذا عام خاص، استثنائي، بالنسبة للمهتمين بالأنشطة الفضائية بشكل عام وبالقانون الفضاء خاصة. فهذا العام سنحتفل بعدد كبير من الذكريات الخاصة بالفضاء وقد ذكر كثيراً منها على السنة الجميع في القاعة. وبالنسبة لأعضاء هذه اللجنة فالأهم هو أن هذه الذكريات تتصل بالتدريب على قانون الفضاء الدولي. وقبل خمسين عاماً نشأت الكوبوس وتحت رعايتها وإشرافها اعتمد بعد إنشائها بعشر سنوات أول صك قانوني دولي يتضمن المبادئ الأساسية لأنشطة الإنسان في الفضاء. ومعاهدة الفضاء تعتبر عن حق بمثابة كتاب مقدس ودستور فضائي، وإن عدم استقرار النظام القانوني هذا لا بد منه إذا أردنا أن ننشأ نظاماً قانونياً فعالاً ومنظماً في سياق قانون الفضاء.

نحن ننحني هنا أمام وضعية تلك الصكوك وأصحابها ممن أنشأوا المعاهدات والاتفاقيات التي لم تتغير منذ أربعين عاماً، ونحیی الزملاء المتواجدين بيننا هنا والذين كانوا قد حضروا ظهور تلك الصكوك الدولية. وأملنا أن تجربتهم سيسرعان بها أكثر من ذي قبل، فنحن نعرف ما الوضع الآن، فنحن أو خضنا ودخلنا بعد الألفية الجديدة وهناك مشاكل كثيرة لم نكن نرتقبها عند نشوء القانون الفضائي الدولي.

إن مسألة تطوير قانون الفضاء هذا، الدولي، لا بد من أن تحتل من جديد مكان الصدارة في جدول أعمال هذه اللجنة القانونية. وفي هذه الدورة وفي الدورات السابقة كلها قالت وفود كثيرة إن المواضيع المدرجة حتى الآن في جدول أعمال لجننتنا لا تبرر العمل الجاد القانوني، ولكننا نختلف في الرأي مع ذلك مثل آخرين، فعملنا عمل توافقي عندما نضطر إلى اتخاذ القرارات ولو

واقْتَبَسَ "وافق رؤساء الدول والحكومات على أن من مصلحة البشرية الجمعاء أن تستغل وتستخدم الفضاء الخارجي في أغراض سلمية ويبرزون كون منع سباق التسلح في الفضاء من شأنه أن يبرأ خطراً جسيماً يحدق بالأمن والسلام الدوليين ولذا أبرز أيضاً أن من الأهمية القصوى بمكان أن يتم التقييد الصارم بالاتفاقات الخاصة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجي بما ذلك الاتفاقات الثنائية بالإضافة إلى النظام القانوني المعمول به حالياً فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. كما أبرز هؤلاء، أي رؤساء الدول والحكومات، أن من الضروري والملح أن يبدأ العمل الجوهرى في إطار مؤتمر نزع السلاح في مجال منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (نهاية الاقتباس).

ومن هذا المنطلق، فإن وفدي يرى أن اللجنة، الكوبوس، ينبغي أن تؤدي دوراً خاصاً بمساهماتها في نشر وتعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. كما أن هناك مساهمة تستطيع هذه اللجنة أن تواصل تقديمها في تعزيز وتوضيح المبادئ الأخلاقية والصكوك القانونية التي تكفل استخداماً سلمياً بحتاً وعادلاً وغير تمييزي لجميع التطبيقات الفضائية. وهذه المهام تؤول في نهاية المطاف بالأخص إلى هذه اللجنة الفرعية القانونية.

وفدي يتفق مع المبدأ القائل إن معاهدات والمبادئ الأمم المتحدة المعتمدة منها في مجال الفضاء الخارجي، تمثل أساساً قانونياً هاماً في تطوير كل الأنشطة الفضائية السلمية.

ونشارك حتى رأي وفود أخرى، حضرة الرئيس، بعد أن وقعت كوبا على هذه النصوص، نشارك رأي الوفود الأخرى التي تعتبر أن هذا الإطار القانوني لا يكفي لأنه لا يضمن حظر سباق التسلح في الفضاء.

إن إجراء تحليل في هذه اللجنة الفرعية لمختلف بدائل تعزيز القوانين الفضائية وبالأخص المقترحات التي تهدف إلى منع أي أسلحة في الفضاء الخارجي بوضوح، عملية وتحليل ليس مجرد عملية نظرية، بل على العكس في خلاف ما يحج به البعض. هذه عملية تنفيذية وفعالية وضرورية مثل بقاء البشرية.

حضرة الرئيس، هنا نحاول، هنا نتناول كل جوانب الأعمال وينوده وفي ضوء الإمكانية التي ستتاح لنا لتناول كل من البنود على حدى في جدول الأعمال، فإننا وبرغم ذلك أن نعرض عليكم بعض المبادئ التي نعتبرها وجيهة بالأخص.

وعلينا مزيداً أن نعمل مع اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التي تمكنت من طرح بعض المسائل والعمل عليها بشكل منتظم. وهنا يلاحظ أن لجنتنا الفرعية لا تواكب تلك اللجنة العلمية والتقنية ويذكر في هذا المجال موضوع الحطام الفضائي الذي نضج الآن والذي يمكن للجنتنا أن تبحته. ولكن يقال دوماً إن الأسس العلمية والتقنية المتوفرة لدينا في هذا الشأن لا تكفي لتتناول الموضوع من زاوية قانونية.

إذاً هناك المسائل القانونية المتصلة بموضوع الحطام الفضائي التي تبحتها هيئات أخرى، مثل لجنة رابطة القانون الدولي مثلاً، ووفدنا على استعداد لبحث كل المسائل المدرجة على دول أعمال هذه اللجنة الفرعية القانونية. وشكراً حضرة الرئيس.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثلة أوكرانيا. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد د. كودورنو-بوجالس (كوبا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً حضرة الرئيس، (مايكروفون للمتحدث).

شكراً حضرة الرئيس إذاً، يرحب وفدي برؤيتك تترأس هذه اللجنة الفرعية. ونحن نعلم أن بإمكاننا بلوغ الأهداف التي نتوخاها بفضل إدارتك. وأعدك بكامل دعم وفد كوبا معك.

أود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لمكتب شؤون الفضاء الخارجي على العمل الذي قام به تحضيراً لهذه الدورة، وبالأخص نتوجه بالشكر إلى الدكتور كماشيو.

حضرة الرئيس، إن أنشطة الكوبوس وخاصة هذه اللجنة الفرعية، تعكس ذكريين هامتين هذا العام. أولاً، ذكرى إطلاق أول قمر اصطناعي، أي بداية عصر الفضاء. والذكرى الأربعين لاعتماد معاهدة الفضاء وهي معاهدة تماثل حجر الزاوية في القوانين الدولية. ومنذ ذلك الحين استمدت البشرية فوائد جمة كثيرة حول ومن استخدام الفضاء في أغراض سلمية. وما أكثر الفرص التي تتاح يوماً بعد يوم أمامنا في هذا المجال. ولكن من المؤسف أن كل هذه الآفاق الواعدة تعتم عليها الإتجاهات المتزايدة نحو العسكرة وتسليح الفضاء وخاصة محاولات بعض القوة العظيمة اللجوء إلى سباق تسلح، بينما نعرف أن هذا أدى إلى نزاع سابقاً. وهنا فإن وفدي يؤكد بالكامل ما ذكر في الإعلان الختامي الذي اعتمده قمة رؤساء الدول والحكومات بحركة عدم الانحياز المنعقدة في هافانا كوبا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

تحكم أنشطة الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما في ذلك القمر والأجسام السماوية الأخرى.

وهذا العام، عام ٢٠٠٧، يوافق الذكرى الأربعين لبدأ نفاذ هذه المعاهدة التاريخية. وحالياً فإن نيجيريا طرف في ثلاث من هذه المعاهدات الأربعة الخاصة بقانون الفضاء التي أتت بعد معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وأما بالنسبة لهذه المعاهدة فنحن في المرحلة المتقدمة من إجراءات الإنضمام إلى المعاهدة الرابعة التي اسمها اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي.

في هذه الألفية الجديدة حضرة الرئيس، فإن الكوبوس التي يلاحظ أن خمسة عشرة عضواً فيها دول أفريقية في مرحلة هامة من عملها، ويجدر بالذكر أن نيجيريا بل والجهود الإنمائية لدول أفريقيا التي تعول على الفضاء لا بد من أن تصاحبها مشاركة فعلية واستباقية ويصاحبها اهتمام فعلي في تطوير قانون الفضاء، لا من خلال الكوبوس فحسب وإنما من خلال المؤسسات القانونية المختلفة في الدول الأفريقية. وقد دلت نيجيريا على التزامها بالنهوض بمعاهدات قانون الفضاء الحالية باستضافتها مع الأمم المتحدة ورشة عمل رابعة في سلسلة من ورشات العمل الخاصة بقانون الفضاء، وكذلك مؤتمر قيادي للفضائيين في أفريقيا، وهو أول مؤتمر من هذا النوع حول علوم وتكنولوجيا الفضاء للتعمية المستدامة. ومن خلال هذا المؤتمر وجه نداء إلى جميع الدول الأفريقية لكي تصدق على معاهدات قانون الفضاء التابعة للأمم المتحدة أو تنضم إليها. وإن نداءنا هذا تكرر في الآونة الأخيرة في المؤتمر الإقليمي الإفريقي لوزراء العلم والتكنولوجيا في اجتماع أديس ابابا في كانون الأول/يناير ٢٠٠٧.

وفدي مقتنع حضرة الرئيس بأن الأحكام المنصوص عليها في المعاهدات المتعددة الأطراف المذكورة أعلاه تنشئ عدداً من الالتزامات التي تحاول نيجيريا مثل دول أخرى أن تعززها وتحسنها من خلال اعتماد سن تشريعات وطنية لإجراء أنشطتها الفضائية لأغراض سلمية، ونقر أن الدول حرة في الطريقة التي تختار بها تنفيذ التزاماتها الدولية. ونقر أيضاً بضرورة توحيد التشريعات الوطنية على أساس المبادئ والقواعد التي ما زالت تعرف على الصعيد الدولي. ولذا فإننا نكرر اقتناعنا بأنه مع أن معاهدات وقرارات قانون الفضاء تمثل إطاراً أدنى وحداً أدنى لإجراء الأنشطة الفضائية فلا بد أيضاً من توسيع رقعة فهمنا لنطاق ومحتوى وتطبيق قواعد قانون الفضاء. ولذا فإن وفدي يتطلع إلى مناقشات اللجنة الفرعية لموضوع ورقة العمل التي

أولاً نولي أهمية خاصة لموضوع تعريف الفضاء الخارجي، فإن عدم وجود تعريفات حالياً لا يساعد بتاتاً على تعزيز الأمن والاطمئنان باستخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية ولذا فلا بد من حل هذه المسألة في أسرع ما يمكن. ومن هذا المنطلق، نأمل أن نتوصل إلى اقتراحات بناءة في هذا المجال في سياق أعمال الفريق العامل المعني بذلك.

موضوع آخر لا بد منه، ألا وهو المدار الثابت بالنسبة للأرض وهذا مورد طبيعي محدود له سماء خاصة به وهذا مورد يقترب يوماً بعد يوم من وضع التشبع، ولذا فإن استخدامه لا بد من أن يستند إلى مبدأ وصول جميع الدول إليه بشكل رشيد ومتكافئ وعادل، علماً بأن مشاكل الدول النامية واحتياجاتها لم تحسم بالكامل بعد، ولذا فهذه مسألة ينبغي أن تحسب للجنة الفرعية على سبيل الأولوية.

وأما بالنسبة للاتفاقية الخاصة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة وبروتوكول الموجودات الفضائية، فإن وفدي يبرز هنا أنه في تحليلنا لهذا الموضوع، علينا أن نغلب المبادئ والمعاهدات التي تتعلق بالقانون الدولي العام في مقابل الاتفاقات الخاصة بالقانون الدولي الخاص. وشكراً.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل كوبا. بذلك نكون قد أنهينا بحثنا للبند الثالث من جدول الأعمال. وسنعلق الجلسة ٦٠ ثانية فحسب.

عُلقت الجلسة ثم استؤنفت في الساعة ١١/٤٧

البند الرابع - "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"

الرئيس: حضرات السيدات والسادة، سنتابع أعمالنا الآن وننتقل إلى البند الثالث، لا لقد انتهينا من البند الثالث. وسنتناول البند الرابع، وأول ممثل على القائمة ممثل نيجيريا.

السيد ر. أ. بوروفيس (نيجيريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): حضرة الرئيس، شكراً. تود نيجيريا أن تعرب عن التزامها الراسخ بضمان الانضمام العالمي للدول إلى معاهدة الامم المتحدة حول قانون الفضاء. ويجدر أن نذكر هنا أن من أهم وأول إنجازات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، أنها وضعت واعتمدت المعاهدة الخاصة بالمبادئ التي

التقدمات السريعة في تكنولوجيا الفضاءية والتطوير المستمر لأنشطة الفضاء يمثلان تحدياً جديداً بالنسبة لقانون الفضاء. كما هو الحال بالنسبة لموضوع تنظيم الأنشطة التجارية والخاصة في الفضاء ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومنع التلوث فيه أو تحقيق التنمية المستدامة فيه. وإن معاهدات الفضاء الحالية يبدو أنها قاصرة في هذا المجال.

ويرى وفدي أننا إذا أردنا أن نواجه المشاكل في قوانين الفضاء فيمكننا من جهة أن نكمل ونصقل ونحسن معاهدات الفضاء الحالية بدون أن نقود المبادئ الأساسية وراءها. ومن جهة أخرى يمكننا أيضاً أن نستكشف طريقة يمكن بها تطبيق القانون الدولي العام على الفضاء وفقاً لمبادئ معاهدة الفضاء وهي المبادئ التي ينبغي أن تقتضي بالقانون الدولي لكي تمثل أساساً قانونياً للأنشطة الفضائية.

وفي الختام، فإن وفدي يود أن يتمنى لهذه الدورة للجنة الفرعية كل التوفيق. وشكراً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثل الصين. والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل بلغاريا تفضل، شكراً سيدي الرئيس، ... [؟التسجيل غير مفهوم لمدة دقيقة تقريباً؟] ... لتوفير إطار قانوني للعلاقات الخاصة باستخدام معاهدات الفضاء الخارجي نص عليه القانون الوطني الفضائي البلغاري، وهنا فإن بلغاريا ترى في المعاهدات الأساسية الآتية في مجال الفضاء. أولاً، المعاهدة والمبادئ التي تحكم أنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، وكذلك اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي وبدأ نفاذه في بلغاريا منذ أبريل ١٩٦٩. ثم اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية وهي سارية بالنسبة لبلغاريا منذ الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، وكذلك اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي وهي سارية في بلغاريا منذ الخامس عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. وإن المادة الخامسة والثلاثين من دستور الجمهورية البلغارية تنص على أن أي معاهدة دولية تم التصديق عليها وفقاً لإجراءات الدستور جزء لا يتجزأ من القانون الوطني. وتبعاً فهي التي تغلب على أي تضارب في قواعد القانون الوطني نتيجة لذلك. ولذلك فإن المعاهدات التجارية التي نحن طرفٌ فيها تمثل جزءاً من القانون الوطني.

إن الإطار المحلي الذي يحكم الفضاء ينظمه المرسوم الوزاري ١٩٩٧/٤٦ لعام ١٩٩٧، حول إنشاء لجنة مشتركة بين

عنوانها "استبيان حول البدائل الممكنة لتطوير قانون الفضاء الدولي مستقبلاً"، بما في ذلك المناقشات الخاصة بوضع اتفاقية شاملة حول قانون الفضاء. وشكراً حضرة الرئيس.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثل نيجيريا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل تركيا الموقر.

السيد أ. ديميروك (تركيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، نحن على ثقة من أن هذه اللجنة الفرعية ستتمكن تحت قيادتك القديرة من النجاح في مداولاتها حول بنود جدول الأعمال.

إن النهوض بقانون الفضاء يزداد أهمية في المجتمع الدولي جنباً إلى جنب مع التطورات التكنولوجية الجارية في هذا المجال، وجنباً إلى جنب مع الزيادة الهائلة في الأنشطة الفضائية في السنوات الأخيرة. ونحن نعتبر أن الإنضمام العالمي إلى معاهدات ومبادئ الأمم المتحدة لا بد منه لاستخدام الفضاء في أغراض سلمية.

حضرة الرئيس، لقد صدقت تركيا على معاهدة الفضاء الخارجي وعلى اتفاق إنقاذ الملاحين واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل، وحالياً فإن إجراءنا البرلمانية من أجل التصديق على معاهدة القمر، جارية على قدم وساق.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل تركيا الموقر. وأعطي الكلمة الآن إلى حضرة ممثل جمهورية الصين الشعبية.

السيد ك. ما (جمهورية الصين الشعبية) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): شكراً حضرة الرئيس، سأبدأ بإحياء ذكرى بدء نفاذ معاهدة الفضاء الخارجي التي تمثل ماغنا كارتا نوعاً ما، فلقد أنشأت للمرة الأولى على شكل معاهدة كل المبادئ والقواعد التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بها عند إجراء أنشطته الفضائية. وتلك المعاهدة أرست قواعد متينة وشكلت إطاراً لقانون الفضاء.

حضرة الرئيس، إن قانون الفضاء كما تنص عليه المعاهدات الخمس بالأمم المتحدة بتكملة من قرار الجمعية العامة حول إعلان المبادئ، أدت دوراً هاماً في تنظيم أنشطة وتطبيقات الفضاء. والكوبوس أسهمت إسهاماً كبيراً في تدوين وتطوير قانون الفضاء، كما أنها عززت تنفيذ وتطبيق قانون الفضاء. ولكن بعد مرور أربعين عاماً على بدء نفاذ معاهدة عام ١٩٦٧، فإن

وأوكرانيا في بيانها أشارت إلى اجتماع هام عقد في كييف، وعن إنشاء مركز في هذه المنطقة لقانون الفضاء. أشارت أوكرانيا كذلك إلى التعاون الدولي والتعاون مع منظمات مختلفة.

وأما بالنسبة لكوبا، كوبا حدثتنا عن جوانب هامة ومنها الدور الذي تلعب حركة عدم الإنحياز والإعلان الذي انبثق عن دول عدم الإنحياز.

وكذلك وردت إشارة في هذه البيانات إلى يونيدرو وإشارة إلى سيادة القانون الدولي العام على أحكام القانون الدولي الخاص. وعلينا الآن أن نقوم بتفعيل هذه الأفكار ومناقشة هذه الأفكار، ولا نكتفي بالاستماع إليها.

أما بالنسبة للبند الرابع فإن نيجيريا قد أعلمتنا بالتقدم المحرز بالنسبة لتطبيق المعاهدات.

والصين أشارت إلى مسألة تحسين هذه المعاهدات وهي مسألة ذات أهمية بالنسبة للصين وبالنسبة للدول الأخرى. ويمكننا أن نربط ما بين ذلك وبين القضايا الخاصة بالتنمية المستدامة والاستبيان الذي وزع عليها. لا أود أن أصدر أي أحكام ولكن بالنسبة للاستبيان في رأيي من الأهمية أن نجيب على هذا الاستبيان.

وبالنسبة لبلغاريا، بلغاريا أعلمتنا بحالة التصديق على مختلف الصكوك مما يثلج الصدر وأخبرتنا كذلك بلغاريا بسلسلة من الأنشطة التي تقوم بها.

الآن أود أن أعرف ما إذا كانت لديكم تعليقات على هذه البيانات، فكما قلت من قبل، تقرير هذه اللجنة الفرعية لا يجب أن يقتصر على ما جاء في على لسان المندوبين في بياناتهم الوطنية، وإنما علينا أن نعكس كذلك التفاعل الذي حدث ومختلف التعليقات التي أسديت. أود أن أعرف ما إذا كان من بينكم من يرغب في تناول الكلمة؟ جنوب أفريقيا.

السيدة ج. شنيبيرغر (جنوب أفريقيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً. فيما يتعلق بالتبادل العام للآراء أود أن أعلق على بعض ما جاء على لسان أوكرانيا وبوركينا فاسو وغيرهم. وهي مسألة التنمية المستدامة وبناء القدرات.

النقاش الذي دار خلال الأيام الماضية كان شيقاً ومفيداً، وربما كان علينا أن نضع هذا الموضوع كبنء على جدول

الوكالات حول البحوث الفضائية، وهذه اللجنة تتألف من ممثلين للهيئات الحكومية المعنية بالإعلان والتكنولوجيا وأكاديمية العلوم البلغارية ووزارة التعليم ووزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد ووزارة الداخلية ووزارة البيئة والموارد المائية، والقانون البلغاري يسمح لممثلي المعاهد البحثية سواء كانوا يتوخون الربح أو لا ممن ليسوا عضو في اللجنة المشتركة وإنما هم مهتمون بذلك بأن يشاركوا في اجتماعات اللجنة. وإن هذه اللجنة مسؤولة مباشرة أمام الحكومة، وهي المسؤولة عن وضع الإطار العام للبحوث الفضائية. ومن مهام هذه اللجنة وضع برنامج وطني للبحوث الفضائية والأنشطة الفضائية وهو معروض على مجلس الوزراء للموافقة ثم مراقبة تنفيذ البرنامج الوطني وتنسيق مشاركة الجمهورية البلغارية في المنظمات الدولية وفي البرامج الفضائية الدولية. وهذه التشكيلة الواسعة من المؤسسات تسمح لنا بإجراء تحليل متأن لتطوير القوانين البلغارية المناسبة وذلك في تنفيذ معاهدات الامم المتحدة حول الفضاء الخارجي التي بلغاريا طرفاً فيها.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثل بلغاريا على بيانه. وقبل أن نواصل، وعلى أساس بنود جدول الأعمال، اسمحوا لي أن أكرر ما قيل صباح اليوم.

لقد استمعنا إلى بيانات هامة، الإكوادور على سبيل المثال، أشار إلى العلاقة ما بين تطوير هذه القوانين الخاصة بالتكنولوجيا الفضائية وما بين التنمية وتحقيق أهداف الألفية.

وإيطاليا تحدثت كذلك عن تكنولوجيا الحيوية ووظائف السوائل ولجنة التنوع الحيوي. وأعتقد أنه من هذا المنظور هناك قضية هامة معاصرة يمكن أن تكون مصدر لتشريعات جديدة فضائية. تحدثت إيطاليا كذلك عن لجنة الحكماء وأشارت إلى تصور لشبكة متكاملة لمعاهد قانون الفضاء.

وفرنسا حدثتنا عن الحطام الفضائي والتشريعات في هذا المجال.

وبوركينا فاسو أعطتنا كذلك بعض الأفكار الشيقة خاصة بالنسبة لمفهوم مركزي وهو الخاص بإسهام التطبيقات الفضائية بشكل عام في التنمية المستدامة وذلك لفائدة الأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل.

النامية في عدد من الجامعات التي تقوم بنشاط في مجال الفضاء، ولأنني علمت أن أحياناً هذه التكلفة باهظة للغاية وهذا ربما ما لا يمكن أن يتكبده طلباً من البلدان النامية. أقول هذا لأن الحصول على هذا التدريب، وهنا لا أتحدث عن مجرد جوانب نظرية، وإنما التدريب العملي هامٌ للغاية وبالتالي من الأهمية أن نعرف تفاصيل هذه العملية.

حسناً، أعتقد إذاً أن السكوت علامة الرضاء، هذا ما يقال على الأقل.

البند الخامس -

وننتقل الآن معاً للنظر في البند الخامس من بنود جدول الأعمال، وبالنسبة لهذا البند الخامس ليس هناك أي دول مسجلة على القائمة، وإنما لدي وفود مراقبة. وسوف أعطي الكلمة أولاً للممثلة انترسبوتنيك.

السيدة ف. د. ستوفيون (انترسبوتنيك) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. أولاً سيادة الرئيس أود أن أتوجه إليك بالشكر إلى اللجنة الفرعية على دعوتها لمنظمتنا للمشاركة في هذه الدورة من دوراتكم وعلى إعطائنا الكلمة الآن لتقديم هذا العرض.

سوف أحدثكم عن التطورات بالنسبة لنا، أولاً إنضمام دول جديدة وبعد ذلك لجنة العمليات، وثالثاً علمية الخصخصة التدريجية.

المسألة الأولى، الأعضاء الجدد إذاً. في الثالث من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ فإن مكتب الإنترسبوتنيك حصل على بيان رسمي من جمهورية ازربيجان تقول فيه أنها تتقاسم مع المنظمة أهدافها ومبادئها ومستعدة للإضطلاع بمسؤولياتها في إطار إنترسبوتنيك. وفي السادس من أيلول/سبتمبر فإن وزارة الخارجية للاتحاد الروسي، حيث أنه الجهة التي تودع إليها صكوك الانضمام، قد حصلت على صك انضمام حكومة ازربيجان. والآن هناك خمسة وعشرين عضواً في الإنترسبوتنيك.

الآن بالنسبة لتشكيل لجنة العمليات، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تم إنشاء لجنة عمليات إنترسبوتنيك في بنغالور في الهند، والمكتب، مكتب إنترسبوتنيك، أعلن عن تشكيل هذه اللجنة على النحو التالي، وزارة الاتصالات والتكنولوجيا في ازربيجان، ومؤسسة الاتصالات ببلي تيليكوم من بيلا روس،

أعمال هذه اللجنة بشكل مستدام. وإن اللجنة السادسة للأمم المتحدة في التسعينيات قد أعلنت عقد للقانون الدولي والغرض منه النهوض بالغرض الدولي، وكنتيجة لهذا العقد فلقد قمنا بتنظيم عدد من الندوات في جنوب أفريقيا وكذلك تفاعليات مع مختلف الأوساط، كأوساط الممارسين والأوساط الأكاديمية وأوساط رجال القانون، وكذلك كل الأحداث تمت في إطار الجامعات. وبالنظر إلى أننا نعيش العيد الخمسين للجنة الكوبوس والعيد الأربعين لنفاذ أول معاهدة، ربما كان علينا أن نفكر في كيفية الربط ما بين ذلك وما بين جهود التنمية المستدامة. وشكراً.

الرئيس: شكراً. [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] بتعليقات واقتراحات [؟يتعذر سماعها؟]. وأعتقد أنه بإمكاننا القول، وهنا أسمح لنفسي بالإدلاء ببعض الأفكار. أعتقد أنه قد يكون من المفيد أن ننظر إلى المسائل من منظورين. بإمكاننا أن نعرض على اللجنة السادسة بعض الأفكار وكذلك على لجنة القانون الدولي بعض الأفكار بحيث تتمكن تلك اللجان من دراسة مسألة القانون الفضائي الدولي. وبإمكاننا كذلك أن نستعرض كل التوصيات التي يمكن أن ننظر فيها لجنتنا القانونية الفرعية. من الناحية العملية أعتقد أن هذه الأفكار الشيقة يمكن كذلك أن تحال إلى البروفسور كوبال في المشاورات غير الرسمية التي تجرى بالنسبة لبنود جديدة تدرج على جدول أعمالنا. أعتقد أن المشاورات غير الرسمية تلك سوف تجرى غداً، وسوف نعلمكم برقم القاعة التي ستجرى فيها هذه المشاورات، كي نجسد هذه الأفكار في شكل نقاط على جدول أعمالنا.

أما بالنسبة للتنمية المستدامة، هذا في رأيي موضوعٌ أساسي فيما يتعلق بتعزيز القانون الفضائي الدولي، وأعتقد بالفعل علينا أن نتعمق في التفكير في هذه المسألة الخاصة بالتنمية المستدامة وعلاقة ذلك بالقانون الفضائي الدولي. وأعتقد أن هذه مسألة جاءت في المادة الأولى من إعلان ستوكهولم، وأرجو أن تصوبوني إن أخطأت في تقديري للأمور، ولكنني أعتقد بالفعل أن هذا الموضوع كان دائماً حاضراً في عدد من الإعلانات والمحافل، وبالتالي فإننا أطلب من السيدة مندوبة جنوب أفريقيا أن نتقدم بنفس هذه الملاحظات، ربما في إطار المشاورات غير الرسمية التي سيديرها البروفسور كوبال.

ومن ناحية أخرى أود أن أقول أننا في العام القادم، سنسقي على الندوة التي عقدناها هذا العام ليوم أو يومين، وكل المشاركين في هذه الندوة في العام القادم عليهم أن يوضحوا لنا تماماً ما هي الكلفة وما هو عدد المنح التي يمكن أن تُقدم للبلدان

السيد ف. ريمان (الوكالة الفضائية الأوروبية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، نعم أؤكد لك ها أنني سيد وليس بسيدة.

أشكركم سيادة الرئيس على إعطائي هذه الفرصة كي أعرض عليكم تقريراً حول أنشطة الإيسا، وكالة الفضاء الأوروبية في مجال قانون الفضاء في ٢٠٠٦.

الإيسا واصلت المشاركة كمراقب في هذه اللجنة الفرعية القانونية والفرق العاملة المختلفة. بالإضافة إلى ذلك فممثلوا الإيسا من إدارة الشؤون القانونية ما زالوا يواصلون تقديم المحاضرات بشكل مستمر في برامج الجامعة، جامعة الفضاء على سبيل المثال، وكذلك برنامج لدرجة الماجستير في جامعة باريس السادسة في سو، وكذلك قدموا محاضرات يوم الدراسات الفضائية الذي نظمته الجمعية الفرنسية لقانون الفضاء والقانون الجوي، بالإضافة إلى محاضرات ركزت على الملاحاة الساتلية وسياسات الإطلاق وكذلك اتفاقات الفضاء الدولية والممارسات في هذا المجال المؤسسات الأوروبية للفضاء مع تركيز على الجوانب المؤسسية لأنشطة الفضاء الأوروبية، وكذلك أنشطة تجارية. وكذلك فلقد واصلنا نشر دراسات حول مختلف جوانب قانون الفضاء، ومنها حماية حقوق الملكية الفكرية في الأنشطة الفضائية، وكذلك والجوانب القانونية للحطام الفضائي. شكراً على حسن إصغائكم.

الرئيس: أشكر السيد ممثل وكالة الفضاء الأوروبية على هذا العرض. واسمحوا لي أن أقول ما يلي.

أولاً، أشكركم وهنا أعتقد أنني أتحدث بلسان كافة المشاركين، أن أشكركم على النشاط الذي قمتم به والذي استفدنا منه منذ أول مؤتمر فضائي للقارة الأمريكية وحتى المؤتمر الأخير. لقد شاركتم بشكل فعال، بشكل مستمر، وإذا باسم دول القارة الأمريكية أود أن أتوجه إليكم بالشكر. ونشكركم على التعاون الذي وفرتوه لنا كذلك.

أود أن أشكر خاصة السيد موريسيو فيا الذي أسهم إسهاماً كبيراً في تنظيم هذا المؤتمر الأخير.

[؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] [الكلام غير مفهوم وهذا ما أكده المترجم الفوري على شريط التسجيل (لم يكن مفهوماً تماماً).

وكذلك الوكالة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بلغاريا، وشركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية من بلغاريا، وشركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية والبريد من فييت نام، وكذلك شركة كا إي بي [؟يتعذر سماعها؟] من ألمانيا، وإدارة الفضاء بحكومة الهند، وإدارة الاتصالات السلوكية واللاسلكية في حكومة الهند، ووزارة البريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية في كوريا، ووزارة النقل والاتصالات من جمهورية كردستان، وكذلك شركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية الكويبية [؟يتعذر سماعها؟]، بالإضافة إلى الهيئة المسؤولة عن تكنولوجيا الاتصالات والإعلان في منغوليا، وكذلك من بولندا، بالإضافة كذلك إلى مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية السورية من سوريا، ووزارة الاتصالات في طاجيكستان، وأوصى المكتب أعضاء هذه المنظمة الانترسبوتنيك الذين اعتمدوا بروتوكول التعديلات على اتفاق إنشاء سبوتنيك أن [؟يتعذر سماعها؟] بشكل سريع على هذا التعديل وأن يعينوا كذلك هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الاتفاق، وأن يعلموا المدير العام ووزارة الخارجية الروسية بهذا التعيين.

المسألة الثالثة، الخصخصة التدريجية للانترسبوتنيك، الهدف من إعادة هيكلة انترسبوتنيك هو أن تتم خصصة هذه المنظمة خطوة بخطوة، وهذا الهدف قد تم التأكيد عليه أكثر من مرة من جانب مكتب الانترسبوتنيك واعتمده لجنة العمليات في اجتماعها الأول في ٢٠٠٥. وهذا المفهوم قد جاء الآن في تأسيس مجموعة الشركات التي ستتناول أعمال الانترسبوتنيك في أكبر جزء منها. وعلى أساس القرار الذي اتخذته لجنة العمليات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فقد أعلنت الانترسبوتنيك عن إنشاء اول شركة فرعية انترسبوتنيك شركة قابضة محدودة سوف تقوم بتنويع الأعمال. وفي الربع الرابع من عام ٢٠٠٦ هذه الشركة الفرعية القابضة المحدودة قد اشترت ١٠٠ في المئة من المشغل الروسي إيساتيل واليوم الشركتان الآن يعملان معاً من أجل تحقيق أفضل النتائج. وأشكركم على حسن إصغائكم.

الرئيس: أشكر ممثلة انترسبوتنيك على هذا البيان، وكل هذه المنظمات في واقع الأمر تساعدنا على الحصول على صورة كاملة لما يتم في مجال أنشطة الفضاء. وهنا يسرني أن أعطي الكلمة لممثل الوكالة الفضائية الأوروبية. ممثلة الوكالة الفضائية الأوروبية، عفواً، (يعتذر الرئيس) لا (يقول الرئيس ويستدرك مرة أخرى) ممثل الوكالة الفضائية الأوروبية. تفضل.

وأكرر مرة أخرى وأقول أنني أشكر الوكالة الأوروبية على تعاونها معنا في مؤتمرات القارة الأمريكية، وخاصة الاجتماع الخامس في كيتو. وأود كذلك أن أخص بالذكر السيد موريسيو فيا. وأعطي الكلمة الآن للإكوادور.

السيدة ر. فاسكيز دي ميسمير (إكوادور) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): سيادة الرئيس، بالفعل وكالة الفضاء الأوروبية لعبت دوراً رئيسياً بالنسبة لمؤتمرات القارة الأمريكية، واغتنم هذه الفرصة كي أتوجه بشكري الخاص للإيسا وفي الوقت ذاته أود أن أقول أنه من الأهمية بمكان أن نواصل هذه الممارسة وأن نواصل هذا التعاون فيما بيننا. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيدة ممثلة الإكوادور. لقد انتهينا إذاً من كل النقاط التي كان علينا أن ننظر فيها صباح اليوم. وبالتالي سوف أرفع هذه الجلسة بعد لحظات.

وأعلمكم فقط بأننا سنعود للاجتماع في الساعة الثالثة تماماً، عصر اليوم، كي نتناول البند الرابع، وبعد ذلك سنواصل النظر في البند الخامس. والفريق العامل سوف يعقد جلسته الثالثة تحت رئاسة صديقي العزيز من اليونان رفعت الجلسة.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٢/٢٤